

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

ملتقى وطني حول: النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 04 و 05 فيفري 2019

ورقة بحثية بعنوان

محاولة قياس تأثير مؤشر الحجم المطلق على التطور المالي بالجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بوجنان خالدية

الوظيفة: أستاذة جامعية

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة - ب -

الجامعة الأصلية: جامعة ابن خلدون "تيارت"

الجنسية: جزائرية

رقم الهاتف: (+213)552.64.68.53

البريد الإلكتروني: dehbias60@gamil.com

محور المداخلة : أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية.

محاولة قياس تأثير مؤشر الحجم المطلق على التطور المالي بالجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)

د . بوجنان خالدية

جامعة ابن خلدون - تيارت -

ملخص

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مؤشرات الحجم المطلق للقطاع المالي و ذلك لقياس التطور المالي بالجزائر خلال الفترة (2000- 2017)، بهدف معرفة مدى مساهمتها وأهميتها في تكوين المؤشر العام .
ولقد استخلصنا أن جميع المؤشرات المختارة لها تأثير على هذا التطور المالي خاصة مؤشرات العمق المالي.
الكلمات المفتاحية : التطور المالي، العمق المالي، مؤشر الحجم المطلق، النظام المالي.

Résumé :

Dans cet article, nous essayons de mettre en évidence les indicateurs de la taille absolue du secteur financier afin de mesurer le développement financier de l'Algérie au cours de la période (2000-2017). Afin de déterminer leur contribution et leur importance dans la composition de l'indice général.

Nous avons conclu que tous les indicateurs choisis ont un impact sur ce développement financier, en particulier les indicateurs de profondeur financière.

Mots-clés: développement financier, profondeur financière, indice de taille absolu, système financier.

مقدمة

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا في القطاع المالي والمصرفي، حيث تبنت العديد من السياسات لتطوير هذا القطاع، إدراكا منها لأهميته في زيادة النمو الاقتصادي و تحريك عجلة الاقتصاد.

إن القطاع المالي المتطور والذي يمثل في الواقع "دماغ" النظام الاقتصادي، يعمل على تقوية القطاع الحقيقي ويعزز جانب العرض في الاقتصاد الوطني، من خلال التعريف بالمشاريع المنتجة من كافة الأحجام وتمويل تأسيسها وتوسعها، ومن خلال تجميع وتخصيص الموارد المالية طويلة الأجل إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، وكذلك تمويل فرص جديدة للابتكار والتطور التقني، جنبا إلى جنب مع التمويل التقليدي للإنتاج والتصدير.

تعتبر الجزائر كإحدى الدول النامية انتبعت لهذا الدور التنموي الذي يلعبه القطاع المالي في تعظيم الثروة وخلق فرص العمالة علاوة على تحسين كفاءة وتنافسية الاقتصاد الجزائري .

مشكلة الدراسة

تحدد مشكلة الدراسة في معرفة العلاقة بين مؤشرات الحجم المطلق للقطاع المالي و التطور المالي، و بغية الوصول إلى الهدف المتوخى سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ما طبيعة العلاقة بين مؤشر الحجم المطلق للقطاع المالي و التطور المالي بالجزائر؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع بالغ الأهمية يتعلق بدراسة المؤشرات المؤثرة على التطور المالي بالجزائر.

هدف الدراسة

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر العلاقة بين مؤشرات العمق المالي و التطور المالي خلال الفترة (2000-2017)، كما تهدف إلى تقييم مدى فعالية الإجراءات و السياسات الهادفة إلى تطوير النظام.

فرضيات الدراسة

يفترض أن تكون هناك علاقة بين مؤشرات العمق المالي و التطور المالي.
يفترض أن تكون هناك علاقة بين المناخ القانوني و التنظيمي و التطور المالي.

منهج الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة فقد تم إتباع المنهج التحليلي كون أنه الأنسب لحل مشكلة الدراسة، حيث تم الإعتماد على تقارير البنك الدولي و بنك الجزائر في جمع البيانات عن متغيرات الدراسة، و التي يشتمل عليها نموذج الدراسة القياسي.

1. الإطار النظري

سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على المفاهيم الأساسية للتطور المالي و أهم محدداته.

1.1. مفهوم النظام المالي

عرف دريد كامل شبيب النظام المالي على أنه " عبارة عن وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي العام للدولة يساهم في تسيير المعاملات المالية وتمويل المشاريع و الأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد، حيث أن القطاع المالي هو المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى قطاعات التي تعاني من العجز وبالتالي فإنه يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية¹ ."

في حين عرفه عبد الغفار حنفي " على أنه أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي دولة فهو يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد في الوقت الحاضر أن يعمل، حيث يتكون النظام المالي من الأسواق المالية والمؤسسات المالية والشركات والعائلات ورجال الأعمال والحكومة التي تكون هذا النظام وتضبط عملياته وتراقبه² ."

كما يمكن تعريف النظام المالي على أنه شبكة من المؤسسات المالية (مصارف، مصارف تجارية، جمعيات البناء...) والأسواق (سوق المال، البورصة) التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع مصرفية، سندات خزينة، أسهم...) التي تسهل تحويل النقود و اقتراض الأموال وإقراضها³ .

ويتكون النظام المالي من عناصر مالية تربطها علاقات مالية خاصة بتك و بين واستخدام الموارد المالية .ويتكفل النظام المالي بتوفير الاحتياجات المالية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين من خلال تحويل الأموال من عند أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي وذلك إما بطريقة مباشرة أي من خلال الأسواق المالية، أو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال البنوك والمؤسسات المالية المختلفة . وتتوقف فاعلية النظام المالي على قدرته في تعبئة الادخار و ضمان أفضل التخصيصات للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد⁴.

2.1. مفهوم التطور المالي

لم يأخذ مصطلح التطور المالي تعريف دقيق و محدد فبالنسبة لـ روبنسون (1952) في نظام مالي ما، عندما يكون الطلب على الخدمات المالية كبير في إطار توسع اقتصادي ، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في المؤسسات المالية، المنتجات والخدمات المالية .وبالتالي يمكن اعتبار التطور المالي بمثابة توسع في النظام المالي يتميز بزيادة الطلب على الخدمات المالية وارتفاع في عدد المؤسسات المالية⁵.

كما قام **تورنس (1999)** في تحليله بالتمييز بين التطور المالي الداخلي (الطلب على الخدمات المالية والتطور المالي الخارجي (عرض الخدمات المالية)، حيث بحسبه نقول عن نظام مالي بأنه متطور، إذا فقط إذا كان يضمن سير نظام دفع فعال و قابل للتطور، تعبئة الادخار وتحسين تخصيصه للاستثمار. فتوفر وسائل تبادل موثوق بها تعتبر شرط ضروري للنمو.⁶

أما بالنسبة لـ **ماكيبينغ و آنق** فنقول عن نظام ما أنه متطور ماليا إذا كان قادر على ضمان :
تعبئة الادخار الخاص ، التخصيص الكفاء للموارد ، تعزيز السيولة ، تنويع المخاطر ، الحد من تكاليف المعلومات والمعلومات، اقتراح بديل أو تجميع الأموال من خلال الادخار الفردي للعائلات و أرباح الشركات الغير موزعة⁷ .

أما حسب تقرير DFID (department for international development) نقول عن قطاع مالي بأنه متطور إذا كان قادر على :

- ❖ تحسين مستويات الكفاءة و المنافسة؛
- ❖ زيادة كمية و تحسين نوعية الخدمات المالية المتاحة؛
- ❖ زيادة و تنويع المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي؛
- ❖ زيادة نسبة السيولة المتاحة من خلال القطاع المالي؛
- ❖ مدى قدرة مؤسسات القطاع المالي على تخصيص رأس المال للقطاع الخاص؛
- ❖ تحسين تنظيم و استقرار القطاع المالي.⁸

كما عرف تقرير التطور المالي على أساس أنه:العوامل، السياسات، و المؤسسات التي تقود إلى وساطة وأسواق مالية ذات كفاءة عالية وفعالة، إضافة إلى تعميق و توسيع الوصول إلى رأسمال و الخدمات المالية.⁹

كما عرف **تشاكونت و آخرون (2008)** التطور المالي على أنه ارتفاع نسبة الوصول إلى الخدمات المالية (المخصصة للاستثمارات المنتجة) لصالح الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص المحرومين (الذين يعانون من احتياج مالي) وذلك من خلال تحسين ميكانيزمات تجميع الادخار الخاص و تخصيص الائتمان في إطار التقليل من التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات.¹⁰

بينما عرف **لوفين (2005)** التطور المالي على أنه: "العملية التي من خلالها تحسن الأدوات، الأسواق والوسطاء الماليين معالجة المعلومات، تنفيذ العقود و انجاز المعاملات، و أيضا تمكن النظام المالي من أداء وظائفه بشكل أفضل ". حيث أن التطور المالي يحدث عندما يستطيع الهيكل

المالي) المتكون من المؤسسات المالية والأسواق المالية التي تنشط في الاقتصاد (تقليل الاحتكاكات المتمثلة في تكاليف المعلومات و تكاليف المعاملات و التي يمكن أن تشكل عائق أمام الأداء الجيد للجهاز المالي، و ذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها) المتمثلة أساسا في: تعبئة المدخرات، تخصيص الائتمان، مراقبة و متابعة المشاريع الممولة، إدارة المخاطر وتبادل السلع والخدمات).¹¹

وبحسب **لوفين** تطور النظام المالي يقاس من خلال وظائفه الخمسة، حيث يحدث التطور المالي والنمو حيث عندما يستطيع هذا النظام القيام بوظائفه بفعالية أكبر، بحيث يضمن عوائد أعلى، بتكاليف ومخاطر أقل. إلا أنه ليس من السهل قياس التطور المالي من خلال وظائفه، لان ذلك يتطلب مؤشرات جد معقدة، و نادرا ما تكون متاحة. هذا ما جعل الاقتصاديون يميلون إلى تعريف كلاسيكي: التطور المالي هو توسع حجم و زيادة فعالية وكفاءة النظام المالي"، حيث من مميزات هذا التعريف انه يضع على قدم المساواة الـركيزتين الأساسيتين للتطور المالي: حجم (كمية) ونوعية التبادلات و الأدوات.

1.3. محددات قياس التطور المالي

للتطور المالي جوانب مختلفة تتفاعل مع بعضها لضمان تنمية و تطوير النظام المالي، حيث نقول عن نظام مالي أنه متطور إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط التي يمكن اختصارها فيما يلي: عمق النظام المالي، فعالية وكفاءة الوسطاء الماليين، ضمان وصول (نفاذ) وحصول واستفادة جميع الأعوان الاقتصاديين من الخدمات المقدمة من قبل النظام المالي، وجود مؤسسات تدعم وتساعد على الأداء الجيد لهذا النظام، ربحية واستقرار المؤسسات والنظام ككل، تنوع وتكامل النظام المالي وقدرته على تقديم أنواع مختلفة من المؤسسات والأوراق المالية وبفترات زمنية مختلفة ولمختلف العملاء، وأخيرا انفتاح هذا النظام على العالم. وسنحاول فيما يلي شرح هذه الأبعاد و تحديد مؤشرات قياسها¹².

1.1.3. معيار حجم القطاع المالي: وتم الاعتماد بشكل أساسي في هذا الجزء على بحوث كل من

طريح (2007)، و **ثورسون (1999)**، و **صندوق النقد الدولي (2005)**. ويقصد بحجم القطاع المالي حجم عمليات التداول المالية لكل من (القطاع المصرفي، المؤسسات المالية غير المصرفية، وسوق المال) في الاقتصاد القومي، وفيما يلي أهم المؤشرات لقياس حجم القطاع المالي:

أ- **مؤشرات العمق المالي**: وقد جاء مفهوم العمق المالي أو التعميق المالي في إطار البحوث التي قام بها **ماكينون وشو**، حيث أكد الاقتصاديان على أهمية تخفيف تجزئة السواق المالية وضرورة إيجاد معدلات فائدة حقيقية موجبة من أجل تحفيز الادخار المالي بالشكل الذي يؤدي إلى توسع حجم وكفاءة

الوساطة المالية. ويمكن احتساب العمق المالي من خلال مؤشر سيولة الاقتصاد واستخدام هذا المؤشر من قبل **كنغ وليفاين** 1993 و **ديمتريادس** 1997، ويقاس هذا الأخير درجة التسييل النقدي في الاقتصاد، والقصد من متغير التسييل هو بيان الحجم الحقيقي للقطاع المالي في اقتصاد نام توفر فيه النقود مدخرات وخدمات سداد القيمة. ويجدر بهذه النسبة أي أن تتجه نحو الارتفاع طوال عملية التنمية وتطور القطاع المالي حيث تنمو أدوات مالية أخرى ليست مدرجة في M1 وتصبح متاحة على نحو متزايد. كما يمكن احتساب العمق المالي من خلال مؤشر نسبة التزامات ودائع النظام المصرفي إلى الناتج كمقياس نوعي للتطور المالي. ويتم استبعاد العملة المتداولة على اعتبار أن الأصول الشبه سائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وأي ارتفاع في هذا المؤشر أي ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي، يجوز تفسيره على أنه يعني تحسناً في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ب- مؤشرات الحجم المطلق للقطاع المالي: ينصرف هذا الأخير إلى قياس أهمية الخدمات المالية إلى حجم الاقتصاد القومي، ويعد هذا المعيار أكثر المعايير تعبيراً عن حجم التطور المالي، حيث يوضح حجم نشاط الوساطة المالية بالنسبة للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ويمكن قياس هذا المؤشر بقسمة إجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، لمعرفة حجم القطاع المصرفي، والرسملة البورصية كمؤشر لقياس حجم سوق الأوراق المالية، وذلك بحاصل قسمة حجم أو قيمة رأس المال السوقي لكافة الأسهم والشركات المسجلة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وكلما ارتفعت هذه المؤشرات كلما دل ذلك على مدى عمق واتساع حجم القطاع المالي وتحقيق لوفورات الحجم الكبير، بما يسمح بتخفيض النفقات المتعلقة بنشاط الوساطة المالية من ناحية، وقدرة القطاع المالي على جذب المدخرات و توفير التمويل وتوزيع المخاطر وإدارتها على نطاق واسع من ناحية أخرى

ج- معيار النشاط المالي: فقد أظهرت البحوث النظرية والتجريبية الحديثة أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، ووفقاً للنموذج الذي وضعه **ماكينون وشو** فإن رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف على نوعية وتراكم رأس المال (الاستثمار)، وبالتالي النمو الاقتصادي. كما أن دراسات عديدة تجريبية أكدت على أن القروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الإنتاجية على نحو

أكبر بكثير مما تحققه الائتمانات المقدمة إلى القطاع العام. ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال العلاقة (القروض الموجهة للقطاع الخاص/ اجمالي الناتج القومي)، وقد استخدم هذا المؤشر كل من جريجوريو وجويدوتي (1995) وديمترياس وحسين (1996)؛ ليفين وزيرفوس (1998) وبيك وليفاين (2004) أو من خلال العلاقة (القروض الموجهة للقطاع الخاص/ إجمالي القروض المصرفية)، ويفيد هذا المؤشر في معرفة نصيب القطاع الخاص من الاقتراض إلى إجمالي القروض في الاقتصاد. فقد أكد كينغ وليفاين (1993) على أن الأنظمة المالية التي تخصص جزءاً أكبر من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص، من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وممارسة مراقبة الشركات وتجميع المخاطر وتعبئة المدخرات على نحو أكثر من الأنظمة المالية التي توجه أساساً الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة.

د- معيار البيئة القانونية والتنظيمية للنظام المالي : وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على ضرورة تفعيل القواعد والقوانين بشأن حقوق وواجبات الأطراف المختلفة إذا كانت موجودة أو استحداث قوانين جديدة في حال عدم توفرها، فثمة ضرورة لتوافر هيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي يتسم بالكفاءة يفصل بعدالة وسرعة في الدعاوى، على أن يقترن ذلك بآلية فعالة لتنفيذ الأحكام . كما أن هناك ضرورة لتفعيل النظم القانونية لاسترداد الديون، وقوانين الشركات وخاصة إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم، هذه الإجراءات تمكن الدائنين من استرداد مواردهم من المدينين المتخلفين عن السداد، كما أنه يساهم في مكافحة المقترضين الانتهازيين ويدني المخاطر الأخلاقية . ولا شك أن توافر بنية تحتية قانونية وإدارية من شأنه العمل على توسيع نطاق التبادل في أسواق المال، كما أنه يمكن الشركات من الحصول على تمويل مستقر طويل الأجل من خلال سوق الأوراق المالية، في حين أنه وفي ظل وجود بنية تحتية تنظيمية وقانونية متدهورة -والتي تمثل حالة معظم الدول النامية تقريباً - فإنه يقل الاعتماد على الأدوات طويلة الأجل في السوق المالية ويزيد الاعتماد على القطاع المصرفي، وبالتالي فقدان مميزات الاعتماد على الأسواق المالية في التمويل المباشر وفي التوجيه الأمثل للموارد وفي الاعتماد على آليات السوق وتقليل القيود وكذا تدفق رؤوس الأموال واتساع الأسواق وبالتالي تراجع مستويات التطور المالي . و في عام 1995 أعتد رقم قياسي تصدره مؤسسة هيرتاج كمحاولة لقياس "الحرية الاقتصادية للدول"، وتوصلت بعض الدراسات الاقتصادية المعتمدة عليه إلى وجود علاقة بين الرقم القياسي والنمو الاقتصادي في الكثير من البلدان . و تعني الحرية الاقتصادية وفقاً لهذا المؤشر حماية حقوق الملكية للأصول، وتوفير

مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج الحكومي والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات. ويساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في الدولة.

2. الإطار التطبيقي

لإجراء الدراسة و التوصل إلى النتائج المبتغاة قمنا باتباع الخطوات التالية :

1.2. متغيرات الدراسة

تم الاعتماد في دراستنا هاته على المتغيرات التالية:

- (M2/PIB) : مؤشر عرض النقود "الوساطة المالية" .
- (CIB/PIB) : نسبة الودائع البنكية.
- (CIP/PIB): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي .
- (IDE/PIB) : نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي .
- (CB/PIB): رسملة البورصة.

إضافة إلى متغيرات المناخ القانوني و التنظيمي للتطور المالي و المتمثلة في :

- الأستقرار
- مؤشر الفساد(الرشوة)
- الحقوق القانونية

2.2. التحليل الوصفي للمعطيات

بعد تجميع المعطيات اللازمة قمنا بتهيئتها على شكل مصفوفة، ليتم إخضاعها للمعالجة

الإحصائية باستعمال برنامج Xlstat.

ننطلق في تفسير نتائج هذا التحليل من استخراج مصفوفة الارتباط، تمهيدا لحساب القيم الذاتية و

ارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة.

- مصفوفة الارتباط

فمن خلال مصفوفة الارتباط المحصل عليها في الجدول (01) نجد أن القيمة المطلقة لمحدد المصفوفة يختلف عن الصفر، و هو محقق في هذه الحالة مما يدل على سلامة معطيات و نتائج التحليل؛ كما نلاحظ أيضا أن قطر المصفوفة يساوي الواحد و هذا يدل على أننا أمام تحليل معطيات بالمركبات الرئيسية المعياري.

وعليه ومما سبق يمكن القول أن المتغيرات ذات ارتباط موجب فيما عدى أربع حالات فقط، وتتعلق الحالات بمسألة الرشوة، مسألة التمويل بالقطاع المالي الجزائري حيث يتميز القطاع المالي في الجزائر بهيمنة القطاع المصرفي وتخلف أسواق رأس المال وضعف دور المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تشير العلاقة العكسية إلى أن ارتفاع مؤشر الرسملة البورصية يصاحبه انخفاض في مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص، ويمكن القول أن البورصة لعبت دوراً ولو بسيطاً في تغطية بعض الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص خاصة في السنوات الأولى لظهورها . بالمقابل يتضح جلياً العلاقة القوية بين مؤشر البيئة التنظيمية والقانونية ومؤشر التسييل النقدي ومؤشر نصيب القطاع الخاص من القروض بما يؤكد النظرية القائلة بأهمية توفر البيئة التنظيمية والقانونية والسياسية ليحقق القطاع المالي أفضل تجميع للمدخرات وتحويلها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية وبالتالي تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي.

الجدول رقم 01 : مصفوفة الارتباط .

Variables	droits d'état	corruption	stabilité	CIB/PIB	CSP/PIB	CB/PIB	IDE/PIB	M2/PIB
droits d'état	1							
corruption	-0,631	1						
stabilité	-0,441	0,361	1					
CIB/PIB	0,748	-0,478	-0,404	1				
CSP/PIB	-0,770	0,571	0,684	-0,829	1			
CB/PIB	0,316	-0,445	-0,466	0,270	-0,207	1		
IDE/PIB	-0,151	0,365	0,561	-0,263	0,391	-0,423	1	
M2/PIB	-0,639	0,533	0,824	-0,671	0,927	-0,300	0,552	1

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat .

- اختبار كايرز - ماير-أولكن

من خلال الجدول رقم (02) نتبين لنا نتائج اختبار كايرز- ماير-أولكن، و هو يشير إلى مدى تحقق إحدى فرضيات التحليل و هي تجاوز قيمته لنسبة 50، و هذا يبدو محققا حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0,722. مما يدل على كفاية العينة لموضوع الدراسة و التحليل. كما تظهر نتيجة إختبار Bartlett دالة 0,000؛ أي أنه يوجد معاملات ارتباط غير معدومة.

الجدول رقم 03 : نتائج اختبار Bartlett و مؤشر كايرز- ماير-أولكن .

Indice KMO et test de Bartlett	
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin مقياس مدى كفاءة العينة لـ	,722
Bartlett دلالة اختبار	,000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat .

- القيم الذاتية

الجدول رقم 03: القيم الذاتية.

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8
Valeur propre	4,680	1,228	0,880	0,515	0,405	0,188	0,080	0,024
Variabilité (%)	58,499	15,354	11,004	6,437	5,060	2,352	0,998	0,296
% cumulé	58,499	73,853	84,857	91,294	96,354	98,706	99,704	100,000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat .

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن المركبة الأساسية الأولى لديها قيم نقية عالية و تمثل 58,499 من قيمة التباين في البيانات الأصلية ، أما المحور العامل الثاني فيمثل 15,354 % و بالتالي فإن نسبة التمثيل على المخطط العامل في الفضاء R^2 ، إجمالا فإن كل من المحور العامل الأول و الثاني اختزلا ما قيمته 73,853 % من التمثيل الكلي للمعلومات و تم اختزال ما قيمته 16,21%، و بالتالي فإن مؤشرات الحجم المطلق للتطور المالي تعتبر من المؤشرات الأكثر ملائمة لقياس التطور المالي .

- تمثيل المتغيرات على المحاور

و تتمثل في المتغيرات التي تساهم بشكل كبير في بناء المركب الرئيسي الأول (F1 و F2)، حيث يحتويان على أكبر قدر ممكن من المعلومات و هذا ما تفسره النسبة 73,853 %.

بالنسبة للمحور الأول : أغلب المتغيرات مرتبطة فيما بينها ارتباطا قويا، وهذا ما يدل على النسبة الكبيرة في تمثيل المتغيرات حيث بلغت ما قيمته 64,67% . و يضم المتغيرات التالية :

بالنسبة للمحور الثاني : يساهم بشكل كبير من الأهمية في تفسير باقي المتغيرات حيث بلغ 19,11% . و يضم المتغيرات التالية :

جدول رقم 04 : تمثيل المتغيرات على المحاور

	F1	F2	F3
droits d'etat	-0,798	0,418	0,245
corruption	0,712	-0,022	-0,482
stabilite	0,783	0,343	0,312
CIB/PIB	-0,795	0,397	0,035
CSP/PIB	0,924	-0,271	0,215
CB/PIB	-0,505	-0,548	0,553
IDE/PIB	0,574	0,636	0,197
M2/PIB	0,923	0,005	0,314

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat .

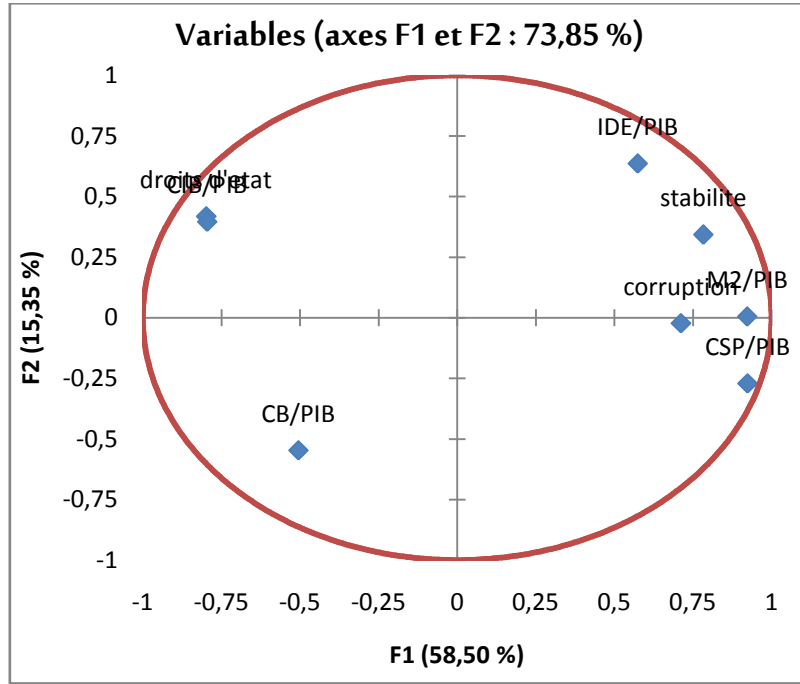
المجموعة الأولى: وتضم متغير : الاستقرار المالي، مؤشر الفساد، CSP/PIB، M2/PIB، IDE/PIB

المجموعة الثانية: وتضم متغير حقوق الدولة، الاستقرار المالي، CIB/PIB، IDE/PIB

المجموعة الثالثة: وتضم تقريبا جميع المتوسطات لكن بنسب ضعيفة ومتفاوتة.

تعتبر متغيرات المجموعة الأولى الأكثر تأثيرا على التطور المالي بالجزائر.

الشكل رقم 01 : التمثيل البياني للمتغيرات.



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat .

و بالتالي فإن التطور المالي بالجزائر عرف تذبذباً وتشتتاً لا يعكس الأثر الواضح لبرامج إصلاح القطاع المالي ، حيث أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بالقطاع المالي لم تكن واضحة ومستمرة وخير دليل على ذلك تعثر برامج خصوصية بعض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وأزمة الثقة التي عصفت بالمؤسسات المالية الخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة. كما أن ارتفاع حجم القروض المتعثرة من إجمالي القروض لا يزال يسجل معدلات مرتفعة عالمياً. دون إغفال مؤشر الفساد الذي أصبح سببا في تعثر النمو.

خاتمة

يتحدد التطور المالي لأي بلد من خلال جملة من المعايير الكمية و النوعية التي يوفرها النظام المالي بحيث يمكن القول أن دراسة مؤشر التطور المالي ، دراسة جد مهمة كونها تساعد متخذي القرارات وراسمي السياسات المالية من تتبع وضع المالية في الجزائر ومدى تأثير العوامل المساهمة في رفعها أو تدنيتها، وهذا كله يوضح لنا مدى انفتاح أو انغلاق مؤسساتنا على العالم في ظل عالم سادت فيه عولمة مالية لا تعترف بحدود ولا مكان فيها إلا للأقوى، إلا أن أكبر خطر يهدد هذا الانفتاح بصفة عامة. هو

نشوء الأزمات المالية التي ما فتئت تتكرر بين الفينة والأخرى خصوصا على الاقتصاديات الرأسمالية، لذلك وجب الذهاب إلى انفتاح مالي في ظل توفير بيئة آمنة.

الإحالات والهوامش

-
- ¹ - دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص:25
- ² - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:19
- ³ - بن شيخ عبد الرحمن، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد -دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص:21
- ⁴ - بن دحمان آمنة، التطور المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص: 23
- ⁵ - Ross Levine (1997), Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, Vol. 35, No. 2, pp 694.
- ⁶ - Turunc, G. (1999), "Développement du Secteur Financier et Croissance: Le Cas des Pays Emergents Méditerranéens", Revue Région et développement, N° 10, 1999, pp 92.
- ⁷ - Sandra KENDO, Francis MENJO BAYE, Fondo SIKOD (2008), Financial Sector Development, Gender Parity, and Poverty Reduction: Theoretical and Empirical Evidences, Proceedings of the African Economic Conference, pp 92.
- ⁸ - department for international development (2004); The Importance of Financial Sector Development for Growth and Poverty Reduction ; Policy Division Working Paper ; p 6 .
- ⁹ - The Financial Development Report 2009, World Economic Forum, New York, USA, pp xiii.
- ¹⁰ - Corine Sandra Kendo Tchakounte, Francis Menjo Baye, Fondo Sikod (2008), Impact Du Développement Du Secteur Financier Sur La Pauvrete Selon Le Genre En Milieu Rural Camerounais, African Economic Conference (Aec), pp 07.
- ¹¹ - JeanPaul Mvogo (2012), "Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne Définition - Enjeux- Réalités et propositions", THESE pour l'obtention du titre de Docteur, Université Paris Dauphine, pp 8182.
- ¹² -Nicolas Meisel, JeanPaul Mvogo (2007), Quelles politiques de développement financier, Rapport Thématique, Agence Française de Développement, pp 08